ناتجة من حالة التوازن الدينامي التي يتميز بها المجتمع، وعندما تحدث التوترات والضغوط المولدة للتغير داخل المجتمع فإنها تؤثر على حالة التوازن، ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغوط ويستعيد توازنه ويظل محتفظاً بهذه الحالة من التوازن، حتى تظهر توترات أخرى وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامي، أي مستمر قابل لأن يستوعب كل ما هو جديد، وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات في أضيق الحدود، وفي ضوء هذه الرؤية فإن التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعي تتصف بعدة خصائص:

1 – تغيرات تدريجية لا تؤدي إلى انهيار النسق أو تغيره بشكل جذري.

2 – ترتبط بعمليتين ملازمتين هما التوازن-اللا توازن وتعتبر العملية الأولى دائمة، أما الثانية فهي عملية عارضة.

3 – أن جوهر التغير هنا هو التباين البنائي الوظيفي، فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعي يعني تباين مكونات وتعدد وظائفه.

4 – أن الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعي هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعي توازنه الدائم وتغيره الوئيد.

**ب – التغيرات بعيدة المدى:** وهي تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة، ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية، ويقصد بها التجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى.

إن هذه العموميات التطورية هي التي خلقت كل التحولات بعيدة المدى في تطور المجتمعات، فظهور نسق الشرعية الثقافية وظهور نسق التدرج الاجتماعي قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة، كما أن ظهور النقود والأسواق، والبيروقراطية، والقانون والديمقراطية هو الذي أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة، وعندما تظهر العمومية التطورية، فإنها تخلق تبايناً اجتماعياً واسع النطاق، وتخلق بذلك تحولات بنائية ملموسة ولكن هذا التباين لا بد وأن يقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده، إلى أن يصبح التحول الذي خلقته العمومية التطورية تحولاً عاماً أو طبيعياً أو يصبح تحولاً معمماً.

**ج – نظرية التحديث الوظيفية:**

إن الاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدي إلى نشر الثقافية الحديثة في شكل دوائر تتسع باستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدي إلى تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية، ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث، وهي عملية تتمثل في اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم العمومية والإنجاز والتخصص، وهي القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة.

إن التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيراً جذرياً، بل هو تغير تدريجي (خطي وتقدمي) يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة أي تحولها من أبنية متجانسة، ساكنة، وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة، ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين القديم والجديد، وحدوث "هوة ثقافية" بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية، وتناقض الأدوار، غير كل هذه التوترات والتناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة، وسوف تختفي بالتدريج مع الاتساع في عملية التغير على اختلاف بين المجتمعات في درجة استيعاب هذه التناقضات والتغلب عليها، فالمجتمعات تختلف فيما بينها في درجة تطويرها لنظم وجماعات وميكانيزمات تساهم في وضع مبادئ التكامل الاجتماعي، وبناء على ذلك فإنها تختلف في درجة القابلية للتكيف الداخلي مع ظروف التغير، وفي درجة صياغة هذا التغير في نظم اجتماعية، وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلي والمرونة كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول، ومن الواضح أن نظرية التحديث تميل ميلاً وظيفياً شديداً، فتفترض وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التباين والتكامل، كما تفترض أن خبرة التغير في المجتمعات الغربية يمكن أن تتكرر في المجتمعات النامية.

**رابعاً: النظريات المادية التاريخية:**

إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على التغير التدريجي التوازني، فإن المادية التاريخية تركز على التغيرات الثورية التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضة، وإذا كانت الوظيفية تركز على التكامل والاتفاق، فإن المادية التاريخية تركز على الصراع والتناقض، فالصراع هو المحرك الأساسي للمجتمع، وتاريخ المجتمعات هو في التحليل الأخير تاريخ الصراع بين الطبقات.

**أ – النظرية الماركسية:**

تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة، وتمثل حركتها شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة، أنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير، إن الماركسية هي نظرية للتغير الاجتماعي وأن مفهوم التغير يعد مفهوماً محورياً فيها.

يتأسس المجتمع على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات الإنتاج وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى والتي أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقي والدولة والأسرة والثقافة.

لقد ميز ماركس في تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية أو المشاعية البدائي، ومرحلة الإنتاج الآسيوي، والمرحلة الإقطاعية، والمرحلة الرأسمالية، ثم المرحلة الشيوعية، وتتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاجي معين، ووجود طبقتين متعارضتين (فيما عدا المرحلة البدائية والمرحلة الشيوعية حيث يفترض ماركس خلوهما من الطبقات والملكية الخاصة)، وينظر ماركس إلى الصراع الطبقي على أنه حالة طبيعية في المجتمعات، بل إنه المحرك الأساسي للتاريخ، فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، ولذلك فإن مهمة التغير من المرحلة إلى أخرى تقع دائماً على كاهل طبقة معينة، فالطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاعي إلى الرأسمالي، ويفترض ماركس أن الطبقة العاملة هي التي ستقود التحول إلى عالم الشيوعية.

**ب – نظرية التنمية التابعة:**

ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، وهي تختلف عن النظرية الوظيفية، فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول إلى دول العالم الثالث يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، فإن أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي يرون أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف، وأنه إذا تحققت فيها جوانب التنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة.

إن البناء الاجتماعي في دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، وقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائصه من خلال العلاقات التاريخية التي دخل فيها مع الرأسمالية العالمية، ولم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الأبنية التقليدية في الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة، وإنما أخضعتها لخدمة مصالحها، وحولتها إلى أبنية تابعة مختلفة، ولقد نتج التخلف هنا من خلال امتصاص الفائض من هذه المجتمعات ونقله إلى مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

والنتيجة المنطقية لهذه العلاقات أن ينتج في دول العالم الثالث نمط خاص من التغير يصفه البعض بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة أو تنمية رثه.

**خامساً: النظريات السيكولوجية-الاجتماعية:**

تركز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي، وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها، وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث أساساً في الأفراد، فالافراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون، ولهذا فإن هناك مكاناً للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي.

1 – الدور التغيري للأفكار: نظرية ماكس فيبر:

ظهرت أهمية الأفكار في إحداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية.

يؤكد ماكس فيبر على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الأفكار في إحداث تغير اجتماعي معين، لقد ظهرت الأنشطة الرأسمالية في أرجاء مختلفة من الأرض وفي أوقات مختلفة عبر الزمن، ولكن أياً منها لم يكن مثل الرأسمالية يعتمد أساساً على المبادئ العلمية، وعلى نظام قانوني إداري متميز، والكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد، العمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل في الاقتصاد في الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد، وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية.

2 – نظرية الشخصية المحددة: إيفرت هاجن:

ركز هاجن على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظماً جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة) تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه ومثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لعدة قرون، ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية، بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية.

ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية، أي يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد، وتتسم مثل هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة، إن مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلول جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها، كما أنها تنظر إلى العالم من حولها على أنه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم، وتكون قادرة على حل المشكلات التي تواجهها في العالم، ويفترض هاجن أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجتمعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت أقدامه، ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج، ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب، ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية)، وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلطية، إلى حالة الابتكارية مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة والانسحاب منها.

3 – نظرية المجتمع المنجز: ديفيد ماكليلاند:

اهتم ماكليلاند مثله مثل هاجن بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي ومال ميلاً سيكولوجياً في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية –سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة- تظهر دائماً بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة إلى الإنجاز، ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيها هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز، وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعاراً يقول فيه "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة".

ويقصد بالحاجة إلى الإنجاز القدرة على الإنجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي، ويفترض أن الحاجة إلى الإنجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي.

لقد انتقد ماكليلاند لإسرافه في إبراز العوامل النفسية ونظرته إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي، حيث عدل من نظريته لتركز لا على التنشئة الاجتماعية فقط ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات.

فعمليات التدريب المستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد ذوي الاتجاهات التقليدية اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة، ومن ثم تخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز.